منظمة
العمل
الدولية
جنيف

تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

ورشة نسيج. أديس أبابا.

١.٦ تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة

■ يبحث هذا الموجز اختلاف وضعيّ المرأة والرجل في الاقتصاد غير المنظم. ورغم أنّ من الواضح أنّ النساء لا يشكلن مجموعة متجانسة، فإنهن غالباً ما يواجهن التمييز في سوق العمل ويتعرضن للصدمات والمخاطر أكثر من الرجال. ويعرف الاقتصاد غير المنظم نفس المشاكل الراسخة في الاقتصاد المنظم، ألا وهي الفصل المهني والتفاوت في الأجور بين الجنسين والاستفادة المحدودة من الموارد وأعباء العمل دون أجر، بل غالباً ما تكون مشاكله أكثر تعقيداً. وتُقترَح استراتيجيات لاتّباع نهج يعمّم قضايا الجنسين في صياغة السياسات في جميع المجالات المتصلة بالاقتصاد غير المنظم، فضلاً عن تدخلات خاصة بنوع الجنس للتغلب على المساوئ الكامنة فيها

التحديات الرئيسية

- **نوع الجنس والسمة غير المنظمة**
- **العمل دون أجر- عائق بالغ الأهمية للحصول على عمل لائق**
- **التمييز- عامل محدّد هام للنتائج الاقتصادية التي تحققها المرأة في الاقتصاد غير المنظم**
- **عمل المرأة في الاقتصاد غير المنظم**
  - **البيانات**
  - **العمالة المستضعفة**
  - **العمل في المنزل**
  - **العمل المنزلي**

نوع الجنس والسمة غير المنظمة. رغم أنّ الاقتصاد غير المنظم يقوم على الرجال والنساء معاً، فإن الفحص الدقيق يوحي بوجود اختلافات هامة بينهما. فالنساء، سواء في الحواضر أو الأرياف، يتركزن غالباً في أكثر قطاعات الاقتصاد غير المنظم هشاشة. ومن المرجّح أن تكون أصولهن الاقتصادية واستفادتهن من الموارد المنتجة مثل الأرض والتكنولوجيا والتمويل والشبكات والمعلومات عن الأسواق قليلة بالمقارنة مع الرجال. وعادة ما تعني المعدلات المتدنية في الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات المحدودة، المقتصرة في معظم الأحيان على المهارات التقليدية الموجهة للمرأة، أنّ أنشطتهن الاقتصادية تعاني من تشبع الأسواق وتدني الإنتاجية والمداخيل. وبالإضافة إلى معرفة النساء غير الكافية بحقوق العمل وعدم تنظيمهن وتمثيلهن في الاقتصاد غير المنظم، فإن قدرتهن على المفاوضة غالباً ما تكون أضعف من قدرة الرجال. وتوجد مؤسسات النساء في طرف الاقتصاد غير المنظم الذي يصارع من أجل البقاء وهي دائماً هشة ومعرضة للفشل لأنهن يكافحن من أجل تحقيق توازن بين متطلبات كسب الدخل ومسؤوليات أسرهن المعيشية.

وأثرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة على النساء بطرق خاصة منها مثلاً جمع أعباء عملهن غير المنظم بأجر وبدون أجر. وتوحي الأدلة بأن اتجاهات الدخل والعمالة خلال الأزمة، أي تفاقم انخفاض الطلب والأجور بسبب زيادة المنافسة، بلغت أشدها في القطاعات الفرعية متدنية الأجور حيث تتركز النساء. وكنتيجة لذلك، تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي النسبي للعاملات الفقيرات وأسرهن.

ومع ذلك، فإن عمل المرأة، سواء كان بأجر زهيد في الاقتصاد غير المنظم أو دون أجر في المنزل، هو الذي يحافظ على لحمة الأسر والمجتمعات. علاوة على ذلك، اغتنمت النساء الفرص عندما أتيحت لهن وأصبحن جهات فاعلة نشطة اقتصادياً تساهم في إعادة الحيوية إلى مجتمعات كاملة. وتزخر المؤلفات بالأدلة التي تثبت أن بإمكان المرأة أن تكون عنصراً رئيسياً في الخروج من دوامة الفقر التي تتوارثها الأجيال، وذلك بطريقة تصعب على الرجل. وتبين الأدلة أنه، إذ استطاعت المرأة أن ترفع دخلها وتعزز تحكمها في الموارد، يمكن ملاحظة أثر ذلك على أبعاد الفقر المتعددة: بدءاً من انخفاض معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية وتراجع عمل الأطفال وزيادة عدد الأطفال في المدارس وتحسّن مستوى الصحة والوضع التعليمي والغذائي للأسر ووصولاً إلى تحسّن تكوين رأس المال البشري الموجّه لسوق العمل في المستقبل.

● رغم أنّ النساء لا يشكلن مجموعة متجانسة، فإنهن يواجهن في الاقتصاد غير المنظم حقائق وقيوداً ومخاطر مختلفة عن تلك التي يواجهها الرجال.

ما المقصود بالمساواة بين الجنسين؟

تشير المساواة بين الجنسين إلى تمتع الرجال والنساء والفتيات والفتيان في جميع مجالات الحياة بحقوق وفرص ومعاملة متساوية. وهي تؤكد أن حقوق الناس ومسؤولياتهم ووضعهم الاجتماعي وحصولهم على الموارد لا ينبغي أن يتوقف على كونهم وُلدوا ذكوراً أو إناثاً. ولكنها لا تعني أن الرجل والمرأة سيان أو يجب أن يكونا كذلك أو أن على جميع تدابير سوق العمل أن تصل إلى نفس النتائج. وتعني المساواة بين الجنسين أن الرجال والنساء جميعهم أحرار لتنمية قدراتهم الشخصية وتحديد خياراتهم في الحياة دون قيود تحددها القوالب النمطية أو الأفكار المسبقة بشأن أدوار الجنسين أو خصائص الرجال والنساء.

المصدر: ILO 2007 ABC of Women Workers' Rights and gender equality. (ILO, Geneva)

ومن ثم، ليس على واضعي السياسات أن يتصدوا لما تواجهه المرأة من زيادة في التمييز وعدم المساواة بين الجنسين في المجتمعات الفقيرة في الاقتصاد غير المنظم بوصفها مسألة حقوق فحسب، بل أيضاً بوصفها مسألة حس اقتصادي سليم. ويمثل عمل المرأة إمكانيات إنتاجية هائلة غير مستغلة للمجتمعات والاقتصادات. ويبقى التحدي هو الوصول إلى المرأة في العديد من قطاعات الاقتصاد غير المنظم «الخفية» والمهمشة، بما فيها العمل المنزلي، والعمل في المنزل، وعمل الأسواق دون أجر لأفراد الأسرة، والعمل العرضي بأجر، والعمل للحساب الخاص. بالإضافة إلى ذلك، فبصرف النظر عن نوع العمل الإنتاجي الذي تمارسه المرأة، فإن من المهم أيضاً مواجهة القيود التي تفرضها عليهن مسؤوليات أسرهن المعيشية.

المرأة وأوجه قصور العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

في جميع أبعاد العمل اللائق المختلفة، تعيش المرأة الحرمان والتهميش في الاقتصاد غير المنظم.

العمالة: غالباً ما تتميز الأنشطة التي تمارسها النساء لكسب دخلهن بانخفاض أجرها وإنتاجيتها؛ وتكون لديهن إمكانية محدودة للوصول إلى المهارات التي تتيح لهن فرص دخل جديدة؛ وعندما يكن صاحبات مشاريع وعاملات لحسابهن الخاص، تحول الحواجز التي تمنعهن من الوصول إلى الأصول الإنتاجية، بما فيها التمويل، دون نمو منشآتهن. والفصل المهني مشكلة عميقة الجذور مع تركز النساء في القطاعات التي تسيطر عليها الإناث، بما فيها الخدمات والعمل المنزلي والعمل في المنزل وكذلك الأنشطة الممارَسة للحساب الخاص المرتبطة بالأدوار المقترنة بنوع جنسهن (مثلاً بيع الأغذية والخياطة).

الحماية الاجتماعية: بالرغم من أن النساء غالباً ما يكن في أشد الحاجة للعناية، فإنهن نظراً لدورهن كمقدمات للرعاية في المجتمعات، لديهن وسائل قليلة للاعتناء بأنفسهن وبأسرهن رغم أعبائهن الثقيلة. وقد يمارسن عملاً خطيراً في أماكن عمل غير صحية وغير مأمونة. ويتسبب لهن انعدام الحماية النفاسية في الاقتصاد غير المنظم في التعرض جسدياً إلى الولادة غير المأمونة وحتى للوفاة النفاسية. ومرافق رعاية الأطفال نادرة في الاقتصاد غير المنظم، ما يزيد أعباء الرعاية للعديد من النساء ويحد من خياراتهن في العمالة والدخل. وهناك أيضاً أدلة على أن النساء معرضات بالفعل أكثر من الرجال لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

الحوار الاجتماعي: غالباً ما تكون النساء غير منظّمات وغير ممثّلات في الاقتصاد غير المنظم، بل إن أصواتهن تُسمَع في معظم الأحيان أقل من أصوات الرجال في الشؤون المجتمعية والوطنية. وفي بعض قطاعات الاقتصاد غير المنظم مثل العمل المنزلي والعمل الخارجي في قطاع الصناعة، يكنّ غير مرئيات إلى حد كبير عندما يعملن في المنازل الخاصة. وهذا يجعل تنظيمهن أكثر صعوبة، في الوقت الذي تزيد عزلتهن من ضعف قدرتهن التفاوضية.

الحقوق: قد لا تستطيع النساء في الاقتصاد غير المنظم، لأسباب شتى، التعبير عن احتياجاتهن والحصول على حقوقهن في العمل. بالإضافة إلى ذلك، يعكس تفاوت الإيرادات بسبب نوع الجنس في الاقتصاد غير المنظم صورة هذا التفاوت في الاقتصاد المنظم بل يتجاوزها؛ ومن المرجح أن تواجه المرأة أشكالاً عديدة من التمييز في سوق العمل.

■ **العمل دون أجر- عائق بالغ الأهمية للحصول على عمل لائق**. يمكن أن يُفهم العمل دون أجر على أنه يشمل جميع الأنشطة الإنتاجية التي يمارسها الأفراد لأسرهم المعيشية الخاصة خارج سوق العمل المنظم. وهو من الناحية التحليلية غالباً ما يُسمى «العمل المولّد» لأنه عمل يُمارس أساساً في الأسر المعيشية للاستمرار في توليد القوى العاملة على أساس يومي. ومن ثم فإنه يشمل الطبخ والتنظيف والتسوق وجمع الوقود والماء والصرف الصحي ورعاية الأطفال ورعاية المسنين والاعتناء بالمرضى والمعوقين والمجموعة الكاملة من الأنشطة اللازمة لضمان استمرار أسرة معيشية. ورغم أن هناك اختلافاً جلياً قائماً على مختلف السياقات الثقافية والدينية والتاريخية في مجتمع معين، فإن المرأة هي من يقوم بمعظم هذا العمل في كل مجتمع من مجتمعات العالم. وتؤثر هذه الظاهرة، التي تُسمى أيضاً في بعض الأحيان توزيع العمل في البيت حسب نوع الجنس، تأثيراً بالغاً على قدرة المرأة على كسب دخل مجز والارتقاء بمهاراتها والمشاركة في الحوار الاجتماعي. وبالنسبة إلى المرأة في الاقتصاد غير المنظم، تتوقف قدرتها على البحث عن عمل بأجر قابل للاستمرار توقفاً كلياً على حجم مسؤولياتها الأسرية اليومية. وفي المجتمعات الفقيرة، يؤثر ضعف البنى التحتية وقلة الخدمات تأثيراً سلبياً على جميع أعضاء المجتمع المحلي. ولكن بالنسبة إلى المرأة التي تمارس أنشطة غير منظمة، يمكن لانعدام المرافق والصرف الصحي وإمدادات المياه والطرق أن يشدد أعباءهن المتعلقة بالرعاية ويقلص الوقت المتاح لهن لكسب دخل. ورغم أن هناك جهوداً متزايدة لرفع الستار عن العمل دون أجر وإعطائه قيمة وإدراجه في نظم الحسابات الوطنية كمورد اقتصادي رئيسي، فإن واضعي السياسات نادراً ما يأخذون العمل دون أجر في الحسبان في صياغة السياسات، ويعتبرونه في معظم الأحيان مسؤولية خاصة وموردا غير محدود.

● تشتد أعباء العمل دون أجر في حالات العمل غير المنظم والفقر، فتضع حواجز هائلة أمام كسب دخل لائق

■ **التمييز – عامل محدّد هام للنتائج الاقتصادية التي تحققها المرأة في الاقتصاد غير المنظم**. تتراكم أوجه عدم المساواة عبر مراحل الحياة ومع مرور الأجيال. ويمكن أن تحد المواقف الاجتماعية والثقافية من فرص الفتيات والشابات في اكتساب المهارات والأصول اللازمة للهروب من الفقر وولوج عمالة لائقة في سن البلوغ. ويمكن أن تُعزى الأعداد الكبيرة من الشابات في الاقتصاد غير المنظم إلى عوامل مختلفة، بدءاً من قرار الوالدين المنحاز إلى تعليم البنين، والقواعد الاجتماعية التي تعيق التحاق البنات بالمدارس، وعمل الأطفال، والحمل المبكر، وعبء أشغال الأسر المعيشية، وانعدام التدريب على المهارات المطلوبة في الاقتصاد المنظم، ووصولاً إلى التمييز في التوظيف الذي يمارسه أصحاب العمل والفصل المهني. وتتراكم هذه العوامل لتقيد خيارات ورؤى العديد من الشابات اللواتي يعطين بدورهن جيلاً جديداً غير قادر على الهروب من الفقر وولوج سوق العمل المنظم.

■ **عمل المرأة في الاقتصاد غير المنظم**. تشكل العمالة غير المنظمة عموماً مصدر عمالة للنساء أكبر حجماً منها للرجال في العالم النامي. وتكشف تقديرات منظمة العمل الدولية منذ عام ٢٠٠٢ أنه، فيما عدا شمال أفريقيا حيث تعمل ٤٣ في المائة من النساء في العمالة غير المنظمة، فإن ٦٠ في المائة من النساء في البلدان النامية يعملن في القطاعات غير الزراعية غير المنظمة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعمل ٨٤ في المائة من النساء في القطاعات غير الزراعية بشكل غير منظم بالمقارنة مع ٦٣ في المائة من الذكور العاملين في القطاعات غير الزراعية؛ وتبلغ هاتان النسبتان في أمريكا اللاتينية ٥٨ في المائة من النساء مقابل ٤٨ في المائة من الرجال. وفي آسيا، تتكافأ نسبتا الرجال والنساء تقريباً في العمالة غير الزراعية. ويقل متوسط الإيرادات في الاقتصاد غير المنظم عنه في الاقتصاد المنظم. ولكن من الصعب التعميم: فقد يكون بعض العاملين بأجر في القطاع المنظم، مثلاً، أفقر من أصحاب العمل في القطاع غير المنظم. وغالباً ما يُمثّل الرجال تمثيلاً مفرطاً في الشريحة العليا والنساء في الشريحة الدنيا من الإيرادات.

- **البيانات**. ليس من المرجح أن يكون عدد النساء في الاقتصاد غير المنظم أكبر من عدد الرجال فحسب، بل إنهن غالباً ما يكن في أكثر قطاعاته هشاشة. وتكشف البيانات ما يلي:

- غالباً ما تتركز النساء في قطاعات معينة من الاقتصاد غير المنظم إذ يشكلن ما قد يصل إلى ٨٠ في المائة أو أكثر من العاملين في المنازل (العاملات خارج المنشآت الصناعية) ومن ٣٠ إلى ٩٠ في المائة من باعة الشوارع (ما عدا في المجتمعات التي تقيد حركة النساء).
- الصلة بين العمل في الاقتصاد غير المنظم والفقر أوثق بالنسبة إلى النساء منها بالنسبة إلى الرجال ولا يُعزى ذلك إلى تركزهن في طرف الاقتصاد غير المنظم الذي يصارع من أجل البقاء فحسب، بل أيضاً إلى التفاوت الكبير في الأجور حتى عندما يؤدون عملاً من نفس النوع. وفي قطاعات الاقتصاد غير المنظم ذات الدخل المرتفع، تؤدي النساء غالباً عمليات أصغر نطاقاً وأقل إمكانيات للنمو بالمقارنة مع تلك التي يؤديها الرجال.
- من المرجح أن يزيد عدد النساء عن عدد الرجال في تلك الأنشطة غير المنظمة التي لا تنال حظها من الإحصاء، مثل الإنتاج للاستهلاك الشخصي والعمل المنزلي بأجر في الأسر المعيشية الخاصة والعمل في المنزل.
- من المرجح أيضاً أن يزيد عدد النساء عن عدد الرجال في الوحدات الاقتصادية صغيرة النطاق حيث تكون إسهاماتهن الاقتصادية غير مرئية وبالتالي غير محسوبة.

- **العمالة المستضعفة**. كلما كانت المنطقة أقل نمواً، كلما زاد احتمال وجود المرأة في صفوف العمال المساهمين في دخل الأسرة أو العاملين لحسابهم الخاص الذين يشكلون معاً فئات «العمالة المستضعفة» التي عُرّفت مؤخراً والتي غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفهم السمة غير المنظمة. وليس من المرجح عَلى الخصوص أن تكون العاملات المساهمات في دخل الأسرة مستقلات اقتصادياً. وكما يبين الرسم البياني التالي، بلغت حصة العمالة المستضعفة من مجموع عمالة النساء على الصعيد العالمي ٥٢،٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، بالمقارنة مع ٤٩،١ في المائة بالنسبة إلى الرجال. وسجل عدد العاملات لحسابهن الخاص زيادة قوية في الفترة من ١٩٩٧ و ٢٠٠٧، ليمثل هذا النشاط مصدراً هاماً لعمالة النساء في الاقتصاد غير المنظم، رغم أن إيراداته تقل عن إيرادات الأنشطة الأخرى غير المنظمة مثل العمل بأجر وأصحاب العمل في الاقتصاد غير المنظم. (انظر أيضاً الموجز المتعلق بقياس الاقتصاد غير المنظم).

توزيع وضع المرأة في العمالة، ٢٠٠٧
(التغير بالنقاط المئوية منذ عام ١٩٩٧ بين قوسين)

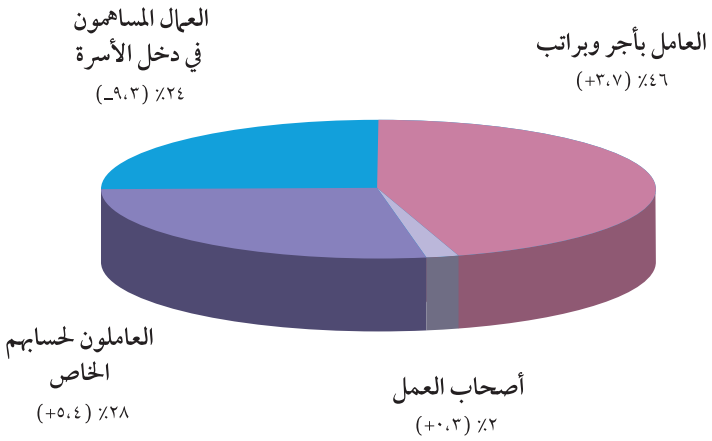

المصدر: ILO, Global Employment Trends for Women, March 2009 (Geneva, 2009), figure 4, p.12

وتشير أحدث التقديرات إلى أنّ عدد المستخدَمين في العمالة المستضعفة في عام ٢٠٠٩ بلغ ١،٥٣ مليار عامل، أي زيادة بأكثر من ١٤٦ مليون عامل منذ عام ١٩٩٩. وتُسجّل أعلى حصص للعمالة المستضعفةً في جنوب آسيا (٧٨،٥ في المائة من مجموع العمالة في عام ٢٠٠٩) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٧٥،٨ في المائة) وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (٦١،٨ في المائة). وفي جميع المناطق باستثناء الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي وأوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا (البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة، يتجاوز معدل العمالة المستضعفة بين النساء معدلها بين الرجال، مع وجود أوسع الفجوات بين الجنسين في شمال أفريقيا (باختلاف يزيد عن ٢١ نقطة مئوية) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط (بفارقٍ يزيد على ١٤ نقطة مئوية لكل منهما).

● العمل في المنزل والعمل المنزلي مهنتان تهيمن عليهما الإناث، وتتميزان بظروف عمل سيئة والعزلة ومستويات عالية من الاعتماد على أصحاب العمل والمتعاقدين

■ **العمل في المنزل**. غالباً ما يمثل العمل في المنزل في الاقتصاد غير المنظم استراتيجية من استراتيجيات الصراع من أجل البقاء. وعادةً ما تكون النساء ممثّلات تمثيلاً مفرطا في هذا القطاع، خاصة كعاملات خارجيات في قطاع الصناعة مجبرات على تحمل جميع تكاليف الإنتاج غير المتصلة بالأجر بينما لا تتمتعن إلاّ بقسط قليل من القيمة المضافة. وفي بعض الحالات، ليس من الواضح ما إذا كان العامل في المنزل عاملاً لدى الغير أو عاملاً مستقلاً لحسابه الخاص. (انظر الموجز المتعلق بعلاقة الاستخدام). وغالباً ما يوجد العمل في المنزل في الطرف الأدنى لبعض سلاسل القيم العالمية ويقترن بطبقات معقدة من التعاقد من الداخل، ما يصعّب إقامة علاقات استخدام واضحة وتحديد المسؤوليات. ويتميز العمل في المنزل عادة بساعات العمل الطويلة وبخس الأجور وقلة الحماية الاجتماعية ومخاطر السلامة والصحة والاعتماد الكبير على المتعاقد من الباطن وكذلك العزلة التامة التي يصعب معها التنظيم أو التفاوض بفعالية. ويواجه إنفاذ الامتثال للوائح من خلال عمليات تفتيش العمل عوائق كبيرة لأن العمل يُمارس في منزل خاص. (انظر أيضاً الموجزين المتعلقين بالعمل في المنزل وعلاقة الاستخدام).

■ **العمل المنزلي**. لا يزال العمل المنزلي باعتباره قطاع خدمات ينمو عالمياً بفعل عاملَيْ العرض والطلب. فمن ناحية الطلب، تزيد من الحاجة إلى العمل المنزلي التغيرات الديمغرافية مثل شيخوخة السكان وتراجع تقديم الرعاية الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المناطق الحضرية والبلدان المتقدمة. ومن ناحية العرض، يضمن الفقر في المناطق الريفية والتمييز القائم على نوع الجنس في سوق العمل عرضاً متواصلاً للعمال في القطاع، وخاصة النساء. وعلى غرار العمل في المنزل، من الصعب تنظيم ورصد العمل المنزلي بأجر. وفي بعض الحالات، يكون العمل المنزلي مدمجاً في هياكل اجتماعية وثقافية يصعب معها على أصحاب العمل النظر إلى أنفسهم بهذه الصفة. وتزيد عدم رؤية العمال المنزليين الذين يعملون في المنازل الخاصة واعتمادهم الكبير على حسن نية أصحاب عملهم من تعقيد عزلتهم وضعفهم. علاوة على ذلك، تدخل في الحسبان قضايا نوع الجنس والانتماء الطبقي والإثني والاجتماعي لتزيد من ضعف القدرة التفاوضية للعمال المنزليين. وحيثما كان العمل المنزلي ناتجاً عن الهجرة، يمكن لوضع الهجرة غير القانونية أن يزيد العمال المنزليين ضعفاً على ضعف. (انظر أيضاً الموجزين المتعلقين بالعمال المنزليين والعمال المهاجرين).

جمع القطن، أوزبكستان.

النُهج الناشئة والممارسات الجيدة

- تطبيق منظور جنساني في صياغة السياسات
- الإجراءات الخاصة بنوع الجنس
  - تنمية المهارات وتعليم الفتيات
  - إضفاء السمة المنظمة على العمل المنزلي
  - تحسين الوصول إلى الموارد
  - تعزيز تنظيم المرأة في الاقتصاد غير المنظم
  - إبراز العمل دون أجر وإعطاؤه قيمة
- تعميم قضايا الجنسين في صياغة السياسات المتعلقة بالسمة غير المنظمة
  - توسيع نطاق الحماية الاجتماعية
  - تحقيق الديمقراطية في عمليات وضع الميزانيات الوطنية
  - استراتيجيات النمو الداعم للفقراء
  - موازنة العمل الإنتاجي والمولِّد
- نشاط منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الجنسين

تطبيق منظورٍ جنساني في صياغة السياسات. بقدر ما سيتبع الانتقال إلى السمة المنظمة نهجاً شاملاً ومتكاملاً وينبغي إدراكه تدريجياً، تتطلب معالجة عدم المساواة بين الجنسين في الاقتصاد غير المنظم العمل عبر كل مجال من مجالات السياسات التي يغطيها دليل مورد السياسات هذا. وتحدد أداة السياسات والتشخيص التي تهيكل هذا المورد سبعة مجالات سياسات (كما هو مناقش في موجز القضايا المفاهيمية الرئيسية). ويجب اتخاذ إجراءات بشأن المساواة بين الجنسين في إطار كل مجال من مجالات السياسات السبع (التعميق الأفقي) وكذلك عبر جميع المجالات السياسية (التكامل العمودي) لضمان اتساق السياسات وتحقيق أوسع تأثير ممكن. ومن الضروري أيضاً أن تكون الحلول التي تستهدف تمكين المرأة في هذه السياسات معروضة بشكل واضح وبسيط بحيث تصبح متاحة للأخصائيين غير العاملين في قضايا الجنسين والمسؤولين عن تنفيذ هذه الحلول في نهاية المطاف.

وتقتضي جميع عمليات وضع السياسات منظوراً جنسانياً لفهم ومراعاة تجارب الرجال والنساء وأنشطتهم المختلفة في الاقتصاد غير المنظم وخياراتهم وقيودهم المختلفة. ومن شأن استباق التأثيرات المختلفة للسياسات المتعلقة بكل من المرأة والرجل وتعزيز الاستراتيجيات التي يكون من الأرجح أن تفضي إلى نتائج عادلة أن يساعدا كثيراً في دعم الانتقال إلى السمة المنظمة في الاقتصاد غير المنظم.

ودعمت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في المناقشة التي جرت في مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٩ بشأن المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، في الوقت نفسه، تعميماً لقضايا الجنسين ونهجاً خاصاً بنوع الجنس تجاه العمل اللائق. ويعني تعميم قضايا الجنسين ضرورة أن تُراعى في جميع التدخلات مختلف أوضاع الرجل والمرأة. وغالباً ما يكون من الضروري اتخاذ إجراءات خاصة بالجنسين لتجاوز الجوانب السلبية الراسخة لأحد الجنسين. ويكمّل النهجان أحدهما الآخر تماماً. ويكمن خطر اختيار نهج أو آخر في أنّ تعميم قضايا الجنسَين وحده لا يمكن أن يعالج حالات ضعف معينة، بينما يتعرض نهج خاص بنوع الجنس وحده لخطر التهميش من الميزانيات والسياسات الأساسية. ولإيضاح المقصود بذلك عملياً، قد تحتاج سياسة للارتقاء بالمنشآت إلى مراعاة وضع الرجل والمرأة كليهما، بما في ذلك فهم القيود

الهيكلية المفروضة على المرأة مثل زيادة محدودية حصولها على الموارد والقيود التي تفرضها مسؤوليات عملها دون أجرٍ. وقد تدعو الحاجة إلى تخصيص الموارد ليس للمنشآت التي يملكها الرجال فحسب، بل أيضاً للمنشآت التي تملكها النساء (التعميم)؛ وحيثما تعلق الأمر بذلك، يمكن وضع برامج مستهدَفة بعينها لدعم المرأة في تنظيم المشاريع (الإجراءات الخاصة بنوع الجنس). ومن شأن هذه الإجراءات تمكين المرأة من الانتقال من الأنشطة الهامشية إلى المنشآت الموجهة نحو النمو.

■ **الإجراءات الخاصة بنوع الجنس.** يمثل برنامج تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين (البرنامج) مثالا جيدا جداً على الإجراءات الخاصة بنوع الجنس التي تسعى إلى تجاوز الجوانب السلبية لجنس محدد. وتعترف البرامج من قبيل هذا البرنامج بالقيود المفروضة على صاحبات المشاريع بالغة الصغر، بما في ذلك الحواجز التي تعيق الحصول على الملكية والدخل والائتمان وتكنولوجيا المهارات والمعلومات والشبكات والأسواق. ويعمل البرنامج في مختلف مناطق العالم، ولكن أساساً في أفريقيا حيث خضعت آلاف النساء للتدريب وبناء القدرات لتمكين أعمالهن من النمو. وطور البرنامج مجموعة غنية من الأدوات والموارد لدعم صاحبات المشاريع على مستويات عديدة، بدءاً من فرادى صاحبات المشاريع ووصولاً إلى بناء الشبكات وتعزيز قدرات الوزارات ذات الصلة لتشجيع النساء على تنظيم المشاريع. (انظر الموجز المتعلق بالمنشآت غير المنظمة).

● بتقديم الدعم المناسب لتشجيع القطاع المنظم، يمكن أن يكون تنظيم المشاريع مصدراً هاماً لاستحداث الوظائف ووسيلة لزيادة مداخيل النساء الفقيرات

وترد فيما يلي أيضاً أمثلة على الإجراءات الخاصة بنوع الجنس في الاقتصاد غير المنظم. وتليها بعدئذٍ أمثلة على تعميم قضايا الجنسين.

● **تنمية المهارات وتعليم الفتيات.** دعمت المناقشات الدولية للسياسات والالتزامات الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية تعليم الفتيات باعتباره سبيلاً رئيسياً للخروج من دوامة الفقر. وبإمكانها أيضاً أن تتيح للفتيات فرصاً لولوج أسواق العمل المنظمة عندما يصبحن بالغات. وتقدم بلدان عديدة، منها بنغلاديش، حوافز إلى الأهل من مواد غذائية إلى تحويلات نقدية ومنح دراسية لضمان مواصلة الفتيات للدراسة. ونظراً إلى أنّ عمل الأطفال يكرّس الاقتصاد غير المنظم عبر الأجيال، وعلى خلاف ذلك، أنّ ثمة أدلة قوية على أنّ الفتيات المتعلّمات قادرات على الخروج من الفقر، فإنّ هذه الجهود تعد على المدى الطويل بتأثيرٍ بارزٍ على الاقتصاد غير المنظم على الأقل في أكثر قطاعاته تهميشاً.

● أثبت تعليم الفتيات بأنه أحد السبل الأكثر أهمية للخروج من دوامة الفقر ومن المرجّح أن تكون له تأثيرات بارزة في الوصول إلى وظائف منظمة على المدى الطويل

● **إضفاء السمة المنظمة على العمل المنزلي.** تُبذَل جهود في العديد من البلدان لإخضاع العمل المنزلي للقانون، وهو قطاع لا يحظى بسمعة جيدة بسبب ظروف عمله السيئة وتنظيمه المحدود. وستسرّع معايير العمل الدولي الجديدة التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية بشأن العمل المنزلي وتيرة التقدم في مختلف البلدان (انظر الموجز المتعلق بالعمل المنزلي). ولئن كان تغيير الأطر القانونية أو إنفاذها بالغ الأهمية، فإن مساعدة هذا القطاع الواسع وغير المحمي على الخروج من السمة غير المنظمة سيتطلب إجراءات على مستويات عديدة. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى التي اتبعها الشركاء الاجتماعيون لمنظمة العمل الدولية تنظيم القطاع وتعبئته وتشجيع مشاركتهم في آليات الحوار الاجتماعي الأوسع نطاقاً. وتشمل الاستراتيجيات

● يشهد العمل المنزلي، وهو قطاع واسع جداً تهيمن عليه النساء، تقدماً نحو الخروج من السمة غير المنظمة بفعل اعتماد معايير دولية وبذل جهود على المستوى الوطني

المبتكرة الجهود التي تبذلها الهند لريادة إصدار شهادات مهارات للعمال المنزليين، ومن ثم عدم الاقتصار على الاعتراف الرسمي بمهاراتهم، ولكن أيضاً تسهيل حراكهم المهني إلى قطاعات خدمات بأجر أفضل.

- **تحسين الوصول إلى الموارد.** يقلص التمييز في الوصول إلى الموارد الإنتاجية الأنشطة الاقتصادية للعديد من النساء، وعلى عكس ذلك يمكن أن يحقق تعزيز الوصول إلى الموارد زيادة كبيرة في الدخل والإنتاجية. فعلى سبيل المثال، تقدّر الإسقاطات المتعلقة ببوركينا فاسو وكاميرون وكينيا أن من شأن زيادة المساواة بين النساء والرجال في التحكم في المدخلات والمداخيل الزراعية أن يرفع المحاصيل الزراعية بما يعادل ٢٠ في المائة من الإنتاج الحالي. ومن شأن زيادة إنتاجية النساء بتحسين ظروف المزارعات أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاج المواد الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأن يخفض في الوقت نفسه من مستوى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. ولو تحققت النتائج المتعلقة بالبلدان المذكورة أعلاه في مناطق أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل، فإن من شأن مجرد زيادة إنتاجية النساء لتبلغ مستوى إنتاجية الرجال أن ترفع الإنتاج الإجمالي بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة.

- من شأن التغلب على التمييز في الوصول إلى موارد الإنتاج أن يفسح المجال واسعاً لحصول النساء على فرص دخل وعمالة جديدة

وغالباً ما يبرز التمويل بالغ الصغر كمثال على أحد الموارد التي فسحت المجال أمام المرأة للحصول على فرص دخل جديدة في جميع أنحاء العالم. وتشمل الدروس المستخلصة من العقود الماضية أهمية التأكد من أن المرأة قادرة على المحافظة على التحكم في الموارد المالية أفضل من أعضاء الأسرة الآخرين. وخدمات التمويل بالغ الصغر، التي شملت بحلول عام ٢٠٠٦ أكثر من ٧٩ مليون امرأة من أكثر النساء فقراً في العالم، مكنت الزبونات من إنشاء أعمالهن التجارية، مسجلة بذلك معدلات سداد عالية. وتبين الدراسات أثراً جانبياً إيجابياً لأن الدخل الذي ولدته المقترضات استُثمر في أسرهن المعيشية وتعليم الأطفال وتحسين الممارسات الصحية والغذائية أكثر مما حدث في الأسر المعيشية الأخرى. وتستفيد بنات زبونات التمويل بالغ الصغر أيضاً نظراً لزيادة احتمال التحاقهن بالمدرسة بدوام كامل وانخفاض معدلات توقف الفتيات عن الدراسة. (انظر الموجز المتعلق بالتمويل بالغ الصغر). ومرة أخرى، رغم أن تغيير الأطر القانونية لتمكين النساء من حيازة الأصول والموارد والوصول إليها يكتسي أهمية بالغة، فإن وضع استراتيجية متكاملة يضمن أكبر تأثير. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يكون تعزيز المهارات أكثر فعالية عندما يقترن بالوصول إلى التمويل والمعلومات عن الأسواق. وبالمثل، ينتج عن التغييرات في القوانين المتعلقة بحيازة الأراضي لفائدة النساء تأثير أوسع نطاقاً عندما تُتاح وسائل دعم الإنتاج مثل الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل.

- **تعزيز تنظيم النساء في الاقتصاد غير المنظم.** ضاعف الشركاء الاجتماعيون في جميع أنحاء العالم جهودهم للوصول إلى الأغلبية الساحقة من العمال وأصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في مؤسسات الحوار الاجتماعي وتشكل هذه الفجوة التمثيلية أحد الحواجز الرئيسية التي تعيق وصول المرأة إلى مجموعة من الخدمات وكذلك التمتع بحقوقها في العمل. وفي بعض البلدان، استطاعت النساء اللواتي يعملن في بعض أكثر القطاعات تهميشاً مثل العمل المنزلي والعمل في المنزل والعمل للحساب الخاص تنظيم أنفسهن بنجاح ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل أيضاً على الصعيد الوطني وما فوق الوطني. وتشمل الأمثلة البارزة رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص وتحالفات العاملات المنزليات وشبكة العاملات في المنزل التي حشدت الاهتمام الدولي لظروف واحتياجات عمل هؤلاء النساء. وفي بعض الحالات، كونت النساء جمعياتهن الخاصة والتحقن في حالات أخرى بنقابات عمالية أو تعاونيات لتعزيز أصواتهن وقدرتهن التفاوضية. (انظر الموجزات المتعلقة بالتنظيم والتمثيل والحوار الاجتماعي).

● **إبراز العمل دون أجر وإعطاؤه قيمة**. غالباً ما يتعامل واضعو السياسات مع العمل دون أجر الذي تقوم به النساء في الأسرة المعيشية كمورد مجاني وغير محدود، رغم أنه يحمّل النساء تكاليف باهظة من حيث الفرص المفقودة لكسب مداخيل أفضل والارتقاء بالمهارات، وكذلك للمشاركة في الحوار الاجتماعي وإيصال آرائهن. وتبذل البلدان جهداً كبيراً لجمع المعلومات عن العمل دون أجر من خلال استقصاءات استعمال الوقت. ومن الممكن أيضاً استخدام الاستقصاءات داخل الأسرة لتجاوز النموذج التقليدي للأسرة المعيشية التي يعيلها الذكور لأخذ مختلف أنواع الأسر المعيشية والقرارات وتوزيع العمل بين الجنسين في الحسبان. ويمكن أن تساعد هذه الأدوات على جمع البيانات وإعطائها قيمة اقتصادية وإدماجها في نظم الحسابات الوطنية. وفي كوريا الجنوبية مثلاً، استُخدمت ثلاثة استقصاءات تقييمية لقياس الأعمال المنزلية. وتفيد تقديرات الحسابات القائمة على النتائج بأن عمل النساء دون أجر تراوح بين ١٣ و٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩. وشملت السياسات التي وُضعت بالاستناد إلى هذه المعلومات توفير التأمين لربات البيوت بدوام كامل وبرامج رعاية الأطفال والرعاية ما بعد المدرسة وتقاسم الممتلكات الزوجية في حالات الطلاق.

■ **تعميم قضايا الجنسين في صياغة السياسات المتعلقة بالنشاط غير المنظم**. تبين الأمثلة سالفة الذكر الإجراءات الخاصة بالجنسين التي تُبذل فيها جهود لتجاوز الجوانب السلبية الراسخة لأحد الجنسين. غير أن الإجراءات الخاصة بالجنسين ينبغي أن تكون مصحوبة بدعم التعميم في صياغة السياسات. وفيما يلي أمثلة من شأنها دعم التعميم في مختلف مجالات السياسات.

● **توسيع نطاق الحماية الاجتماعية**. من الأهمية بمكان سد ثغرات الحماية الاجتماعية نظراً لدور النساء كمقدمات للرعاية وكاسبات للدخل وكونهن أكثر قابلية للتأثر بالمخاطر والصدمات. وقيمت بحوث منظمة العمل الدولية مختلف الاستراتيجيات المتبعة لتوسيع نطاق إعانات الضمان الاجتماعي لتغطية النساء غير المشمولات بأي خطة قائمة. ومن بين هذه الاستراتيجيات، أولت منظمة العمل الدولية أهمية خاصة لـ «التوسيع التدريجي لنظم التأمين الاجتماعي وإدخال ترتيبات خاصة للعاملين في الاقتصاد غير المنظم وتوفير معاشات تقاعدية اجتماعية لا تقوم على الاشتراكات ووضع برامج تجمع بين التحويل النقدي والحصول على التعليم والصحة ومخططات ضمان العمالة». وبناء على تحليلات وأدلة حديثة بشأن قضايا الحماية الاجتماعية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تروّج منظمة العمل الدولية للإعانات الأساسية للضمان الاجتماعي الشامل كأحد المواضيع المحورية لحملتها العالمية لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي للجميع. ويكتسي توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الفئات المستضعفة أهمية بالغة. وسجل عدد من البلدان التي استهدفت المرأة بوجه خاص نتائج إيجابية جديرة بالاهتمام. وشهدت بلدان عديدة مكاسب هامة في وضع الأسرة على المستوى الغذائي والتعليمي والصحي. (انظر الموجز المتعلق بالضمان الاجتماعي). وفي كوت ديفوار وغانا مثلاً، أظهرت البحوث أن المرأة، عندما يزيد دخلها، تنفق الفائض منه على توفير مزيد من الغذاء للأسرة، بينما لا تحدث الزيادة في دخل الرجل تغييراً هاماً. وفي جنوب أفريقيا، أظهرت دراسة بشأن المعاشات التقاعدية أن الوضع الغذائي للأحفاد الذين يعيشون مع جداتهم تحسن عند تلقي الجدات معاشات تقاعدية، وذلك بشكل يصعب تحقيقه مع الأجداد. وبالمثل، شهد الأطفال في

البرازيل تحسناً في النتائج الصحية عندما تحكمت النساء في زيادة الدخل في الأسر المعيشية.

وبدأت الأدلة تتراكم بشأن ما لإدماج المنظور الجنساني في صكوك الضمان الاجتماعي وأدواته من تأثير هام على الحد من الفقر. وبالفعل، بينما يمكن لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية أن يعزز كثيراً رفاهية المجتمعات المحلية الفقيرة ويحارب إقصاءها الاجتماعي، فإن الفائدة غالباً ما تعود بوجه خاص على النساء وأسرهن. وجربت بعض البلدان تقديم تحويلات نقدية تستهدف النساء بوجه خاص وحققت نتائج ملحوظة. فقد كان برنامج الحافظة الأسرية مثلاً عنصراً هاماً في جهود البرازيل لتخفيف وطأة الفقر وكان موجهاً أساساً إلى النساء في المجتمعات الفقيرة والريفية لزيادة مداخيل الأسر المعيشية بطرق ستحارب الفقرة بشكل مباشر.

يقيّم المغرب تأثيرات ميزانياته الوطنية من حيث المساواة بين الجنسين

- **تحقيق الديمقراطية في عمليات وضع الميزانيات الوطنية**. تمثل الميزنة المراعية لقضايا الجنسين أداة بإمكانها تحويل عمليات الميزنة التقليدية بتحليل تأثيراتها على المساواة بين الجنسين. وطُبّقت العملية بطريقة تجريبية في الثمانينات، فألهمت آخرين لاستكشاف إمكانيات الميزنة المَراعية لقضايا الجنسين، خاصة في الكومنولث. ويستخدم أكثر من ٤٠ بلداً مبادرات الميزنة المراعية لقضايا الجنسين على مستويات مختلفة في اقتصاداته. وللإيضاح، يمكن مثلاً استخدام هذه الميزنة لفحص الروابط بين العمل دون أجر والعمل بأجر أو الإنفاق على تنمية البنى التحتية التي تخفف أعباء العمل المنزلي الملقاة على كاهل جنس محدد. وعندما تُطبّق على وضع السياسات وتخصيص الموارد للاقتصاد غير المنظم، يمكن أن تساعد على كشف التأثيرات المختلفة للسياسات على كلا الجنسين. ويمكن أن تكون الميزنة المراعية لقضايا الجنسين وسيلة هامة لإدماج قضايا الجنسين في وضع سياسات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام. وتُبل حالياً في عدد من البلدان جهود رائدة في الميزنة المراعية لقضايا الجنسين. ومنذ عام ٢٠٠٦، تُبذل جهود في المغرب مثلاً لتقييم تأثير الميزانيات الوطنية على المساواة بين الجنسين. وفي إطار نهج متكامل، يجب على وزارات المالية والتعليم والصحة والفلاحة والتنمية القروية أن تقدم تقارير عن النتائج المحققة وفقاً لأهداف المساواة بين الجنسين.

- يشهد العمل المنزلي، وهو قطاع واسع جداً تهيمن عليه النساء، تقدماً نحو الخروج من السمة غير المنظمة بفعل اعتماد معايير دولية وبذل جهود على المستوى الوطني

- **استراتيجيات النمو الداعم للفقراء**. ركز الموجز المتعلق بأنماط النمو الاقتصادي والسمة غير المنظمة على الأهمية البالغة لإدراج العمالة في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وهو يعتبر العمالة الرابط الرئيسي بين النمو والحد من الفقر وبعداً رئيسياً من أبعاد البيئة المؤاتية للسمة المنظمة. وفي هذا الإطار، بات يُعترف أكثر فأكثر بضرورة مراعاة نوع الجنس في استراتيجيات العمالة. وبالفعل، تبيّن تجارب العديد من البلدان المصنعة حديثاً أنّ التصنيع في قطاعات التصدير، وهو أحد السُبل المؤدية إلى استحداث العمالة المنظمة، غالباً ما يعتمد اعتماداً كبيراً على عمل الإناث. وتمكنت اقتصادات كثيرة في شرق آسيا مثلاً من المنافسة في السوق العالمية باعتمادها الشديد على القوة العاملة النسائية في الصناعات التصديرية. وساهمت هذه الأخيرة بحصةٍ لا يستهان بها في معدلات نموها العالية.

ولا يمكن تحقيق نمو داعم للفقراء ما عدا إذا بُذلت جهود لبناء قدرات المرأة للمشاركة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه في آن واحد. وأظهرت دراسات الحالات في إطار بحوث البنك الدولي لتفعيل النمو الداعم للفقراء، مثلاً في الهند، أنّ الولايات التي خصصت استثماراً كبيراً للتعليم نجحت في تقليص الفجوات بين الجنسين، ما أفضى بدوره إلى ارتفاع مرونة الفقر. وسُدّدت تكاليف التعليم قصيرة الأجل من حيث التخفيف من وطأة الفقر. ومن شأن استراتيجيات بَناء

القدرات والنمو الداعم للفقراء أن تفيد عمليات إضفاء السمة المنظمة. وتبين دراسات حالات من بلدان ذات مستويات دخل مختلفة أنّ تقليص الفجوات التعليم والعمالة للنساء يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الداعم للفقراء. وتشمل العوامل الرئيسية تعليم الفتيات والنساء وتنمية مهاراتهن وكذلك زيادة الوصول إلى موارد الإنتاج. ويمكن أن تَظهر التأثيرات في انخفاض معدلات الخصوبة، والعمالة الموجهة نحو التصدير، ووصول النساء إلى العمالة المنظمة.

تستخدم الهند حالياً دعم خدمات رعاية الأطفال ومرونة التوقيت وعلاوات التنقل وغير ذلك من أشكال الدعم لتشجيع المرأة على المشاركة في برنامجها الوطني لضمان العمالة الريفية

- **الموازنة بين العمل المنتج والعمل المولّد**. سيكون من اللازم أن تتصدى استراتيجيات تعميم قضايا الجنسين في كل مجال من مجالات السياسات لأحد الحواجز الأشد صعوبة التي تحول دون تقدم المرأة نحو العمل اللائق ألا وهو العمل دون أجر. فعلى سبيل المثال، ستحتاج سياسة لتنمية المهارات والموارد البشرية إلى وضع استراتيجيات وأهداف لضمان قدرة المرأة على الاستفادة من التدريب رغم المسؤوليات العائلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم خدمات رعاية الأطفال وإعانات التدريب وعلاوات التنقل والمرونة في مواعيد تقديم الخدمات وما إلى ذلك. وأنشأت عدة بلدان مشاركة في التدريب المجتمعي وحدات تدريب متنقلة ووضعت مواعيد مرنة لتقديم التدريب تراعي أعباء عمل المرأة بأجر ودون أجر في المجتمعات الفقيرة والريفية. (انظر الموجز المتعلق بالمهارات وقابلية الاستخدام). وبالمثل، سيكون من الضروري اتخاذ تدابير مماثلة عند وضع أيّ مخطط لضمان العمالة لكفالة قدرة المرأة على مشاركة الرجل على قدم المساواة. فعلى سبيل المثال، استهدف البرنامج الوطني لضمان العمالة الريفية في الهند صراحةَ المرأة والرجل على حد السواء وقدم أشكال خدمات رعاية الأطفال وعلاوات النقل وغيرها من أنواع الدعم التي يُرجّح أن تسهل مشاركة المرأة.

وتضطلع الحكومات والمنشآت بدور هام في تخفيف بعض أعباء العمل دون أجر من خلال تقديم خدمات رعاية الأطفال وضمان المرونة للآباء العاملين وإعطاء الأولوية لتنمية البنى التحتية لإعفاء النساء من المسؤوليات الأسرية. وعلى المدى الطويل، ستتمكن المرأة بفضل توزيع العمل بين الجنسين توزيعاً أكثر إنصافاً داخل الأسرة المعيشية من الموازنة بشكل أفضل بين متطلبات العمل بأجر والعمل دون أجر.

- **نشاط منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الجنسين.** لطالما اعترفت منظمة العمل الدولية بأهمية المساواة بين الجنسين في عامل العمل وأخذت على عاتقها التزاماً مستداماً لتأييد النتائج العادلة من خلال الدعائم الأربع للعمل اللائق. ودعم قرار مؤتمر العمل الدولي بشأن المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق لعام ٢٠٠٩ بشدة استراتيجية فورية وطويلة الأجل للتغلب على عدم المساواة الراسخة في عالم العمل. ودعم شركاء منظمة العمل الدولية ثلاثيي الأطراف بوضوح المساواة بين الجنسين ليس من منظور قائم على الحقوق فحسب، بل أيضاً بسبب فوائدها الاقتصادية الكثيرة. ويمثل دعم تقدم الملايين العديدة من النساء والرجال في الاقتصاد غير المنظم نحو السمة المنظمة والعمل اللائق جزءاً أساسياً من تلك الاستراتيجية.

ولا يزال نشاط منظمة العمل الدولية في مجال التعاون التقني يعكس أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين لمن يعملون في الاقتصاد غير المنظم. فعلى سبيل المثال، نُفّذ برنامج نوع الجنس والفقر والعمالة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية خلال عدة سنوات. وقد تعاون البرنامج مع اللجان الوطنية لتحقيق تكافؤ الفرص ومع وزارات العمل والرعاية الاجتماعية لبناء قدراتها في مجال تعميم قضايا الجنسين خاصة في سياسات العمالة. ولا تزال اللجان الثلاثية، التي أنشئت كإطار مؤسسي، تعمل كشبكات نشطة وحيوية في مجالات منها إجراء البحوث بشأن المساواة بين الجنسين. وبالمثل، أثبتت مبادرة إقليمية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصادات غير المنظمة في الدول العربية فعالية عالية. وتُستخدم حقوق العمل وغيرها من معايير حقوق الإنسان لتحديد المشاكل التي يواجهها العمال في الاقتصاد غير المنظم وكذلك الأسباب الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية للسمة غير المنظمة. وتُستخدَم ثلاث استراتيجيات رئيسية هي: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية بوصفها وسيلة للتغلب على عدم التنظيم؛ تمثيل العمال والتعبير عن آرائهم بغية إعطاء الأولوية لحقوق العمال من خلال استراتيجيات التنظيم؛ القيام بإحصاءات تراعي نوع الجنس للتأثير على وضع السياسات.

امرأة تقطع الحشائش الجافة للماشية.

الموارد

يقدم هذا القسم قائمة بالموارد التي تمكّن القارئ من التعمق أكثر في المسألة. ويمكن الاطلاع من هنا على تفاصيل الممارَسات الجيدة الواردة سابقاً. ويتضمن هذا القسم الصكوك الدولية واستنتاجاتٍ مؤتمر العمل الدولي والمنشورات والأدوات التدريبية ذات الصلة. وترد لاحقاً قائمة بالمراجع المذكورة في النص. وقد يكون هناك بعض التداخل بين القائمتين.

صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي

(ملحوظة: معظم اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية وثيق الصلة بتعزيز المساواة بين الجنسين، ويشار هنا إلى بعض الاتفاقيات والتوصيات الرئيسية)

اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)

اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)

اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)

اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣)

اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)

اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)

اتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم١٧٧)

التوصية رقم ١٩٨ بشأن علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦

قرار واستنتاجات منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم لعام ٢٠٠٢، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٠، ٢٠٠٢.

http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc90/pdf/pr-25res.pdf

قرار واستنتاجات منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر لعام ٢٠٠٨، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، جنيف، ٢٠٠٨.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_091721.pdf

قرار واستنتاجات منظمة العمل الدولية بشأن مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية لعام ٢٠٠٨، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، جنيف ٢٠٠٨.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---ifp_skills/documents/publication/wcms_160201.pdf

قرار واستنتاجات منظمة العمل الدولية المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق لعام ٢٠٠٩، مؤتمر العمل الدولي، الدورة٩٨، جنيف، ٢٠٠٩.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_113004.pdf

المنشورات ذات الصلة

Chant, S. Pedwell, C. 2008, Women Gender and the Informal Economy: An assessment of ILO

Research and suggested Ways Forward discussion paper. (ILO Geneva)

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---/documents/publication/wcms_091228.pdf

Horn, Zoe Elena (2010) 'The effects of the global economic crisis on women in the informal economy: research findings from WIEGO and the Inclusive Cities partners', Gender & Development, 18: 2, 263276-

http://www.tandfonline.com/doi/abc/10.108013552074.2010.491339/

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٠، ٢٠٠٢. التقرير السادس المعنون: العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، منظمة العمل الدولية، جنيف.

http://www.ilo.org/ public /english/ standards/relm/ilc/ilc90/pdf/rep-vi.pdf

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٨، ٢٠٠٩. التقرير السادس المعنون: المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، منظمة العمل الدولية، جنيف.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_105119.pdf

ILO 2002, Women and Men in the informal economy: A statistical picture (ILO, Geneva)

http://www.ilo.org/dyn/infoecon/docs/441/F596332090/women%20and%20men%20stat%20picture.pdf

ILO 2007, Rolling back informality Asian Employment Forum: Growth, Employment and Decent Work background paper Beijing, People's Republic of China 1315- August 2007 http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok/asiaforum/download/report.pdf

ILO 2007, The Informal Economy: Enabling Transition to Formality, background paper for the Tripartite Interregional symposium on the Informal Economy, Geneva 2729- November 2007 (ILO Geneva)

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---safework/documents/publication/wcms_110324.pdf

ILO 2009, The informal economy in Africa: Promoting Transition to formality: Challenges and Strategies (ILO, Geneva)

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_policy/documents/publication/wcms_127814.pdf

ILO 2011, Global Employment Trends 2011: The challenge of a jobs recovery, Geneva, ILO

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_150440.pdf

UNIFEM 2005 Progress of the World's Women 2005: Women work and poverty

(UNIFEM New York 2005)

http://www.unifem.org/attachments/products/PoWW2005_eng.pdf

الأدوات

Chen, M, Vanek, M. Carr, M. Mains 2004 Mainstreaming informal employment and gender in poverty reduction: A handbook for policy makers and other stakeholders (Commonwealth Secretariat, IDRC) http://www.idrc.ca/en/ev-660281--201-DO_TOPIC.html

ILO 2000, Modular Package on Gender Poverty and Employment (ILO Geneva)

http://www.ilo.org/global/What_we_do/Publications/ILOBookstore/Orderonline/Books/lang--en/WCMS_PUBL_9221108392_EN/index.ht

ILO 2009 Guidelines on Gender in Employment Policies (ILO Geneva)

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/instructionalmaterial/wcms_103611.pdf

ILO 2009, ILO Tools for Women's Entrepreneurship Development

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_117998.pdf

United Nations 2003, Integrating Unpaid Work into National Policies, ESCAP, UNDP, New York,

United Nations

http://www.unescap.org/stat/meet/wipuw/1.unpaid_cover&back.pdf

UNIFEM, Youtube, Gender Responsive Budgeting Morocco

http://www.youtube.com/watch?v=oEUEngk8MdE

WIEGO global research Network (Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing) http://www.wiego.org/

للمزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني لمكتب المساواة بين الجنسين في مكتب العمل الدولي:

http://www.ilo.org/gender/lang--en/index.htm

والموقع الإلكتروني لإدارة منظمة العمل الدولية المعنية بظروف العمل وشروط الاستخدام:

http://www.ilo.org/travail/lang--en/index.htm

المراجع

Buvinic M. et al. 20038(eds): Equality for women: Where do we stand on Millennium Development Goal 3? (Washington, DC, World Bank).

Chant,S. Pedwell,C. 2008. Women, Gender and the Informal Economy. An Assessment of ILO Research and Suggested Ways Forward. (ILO Geneva).

Chen, M. December 2008. "Addressing Informality, Reducing Poverty" in Job, Jobs, Jobs, Poverty in Focus Number 16, (International Poverty Centre, Brasilia).

Cornish, M., 2008. Securing Pay Equity for Women's Work - Everyone Benefits: the International Experience, Paper for ILO International Seminar, Equal Pay for Work of Equal Value, 25 August 2008, Santiago, (ILO Santiago).

Daly, M., 2008. The equal sharing of responsibilities between women and men, including care-giving in the context of HIV/AIDS, DAW (UNDESA, New York).

Elson, D., 1999, Gender-neutral, gender-blind, or gender-sensitive budgets? Changing the conceptual framework to include women's empowerment and the economy of care, Gender Budget Initiative – Background Papers (Commonwealth Secretariat, London).

Hofbauer Balmori, 2003 Gender and budgets: Overview report (Brighton, University of Sussex, BRIDGE development-gender.

Horn, Zoe Elena 2010 ‹The effects of the global economic crisis on women in the informal economy: research findings from WIEGO and the Inclusive Cities partners›, Gender & Development, 18: 2, 263 — 276.

ILO 2002, Women and Men in the informal economy: A statistical picture (ILO, Geneva).

ILO 2007, ABC of Women Workers' Rights and gender equality (ILO, Geneva).

منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة (جنيف، ٢٠٠٧).

ILO 2007 The Informal Economy: Enabling Transition to Formality, background paper for the Tripartite Interregional symposium on the Informal Economy, Geneva 2729- November 2007 (ILO Geneva).

ILO 2007, Overview of Gender-responsive Budget Initiatives (ILO, Geneva).

منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨، الرعاية الاجتماعية، احتياجاتها وتوفير خدماتها في الدول العربية: العناية في لبنان تحت المجهر، موجز سياسات ١، (مكتب العمل الدولي، بيروت).

منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩، التقرير السادس المعنون: المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته ٩٨ (مكتب العمل الدولي، جنيف).

ILO 2009, Guidelines on Gender in Employment Policies (ILO, Geneva).

ILO 2011, Global Employment Trends 2011: The challenge of a jobs recovery, (ILO, Geneva).

Klasen, S. (undated), Pro Poor growth and gender : What can we learn from the literature and the OPPG Case Studies ? Discussion paper to the OPPG Working Group of AFD, DFID, BMZ and the World Bank.

Razavi, S., 2007, The Political and Social Economy of Care in a Development Context: Conceptual Issues, Research Questions and Policy Options ,Gender and Development Programme Paper Number 3 (UNRISD Geneva).

UNIFEM 2005, Progress of the World's Women 2005: Women work and poverty

(UNIFEM New York).

United Nations, Integrating Unpaid Work into National Policies, ESCAP and UNDP, New York, 2003.

المحتويات

شكر وتقدير / مقدمة / تمهيد / كيفية استخدام دليل الموارد السياسية / الأسماء المختصرة

الجزء الأول: مفاهيم رئيسية

١. العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

١.١ القضايا المفاهيمية الرئيسية

٢. قياس الاقتصاد غير المنظم

٢.١ معالجة التحديات الإحصائية

الجزء الثاني: السياسات الرامية إلى دعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة

٣.استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

٣.١ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

٤. الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

(ألف) معايير العمل الدولية

٤.(أ).١ البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم: إرساء أرضية اجتماعية لجميع الأشخاص الذين يعملون

٤.(أ).٢ معايير العمل الدولية: إخضاع المحرومين من الحماية القانون

٤.(أ).٣ فهم علاقة الاستخدام وأثرها في السمة غير المنظمة

(باء) مجموعات محددة

٤.(ب).١ العمال المنزليون: استراتيجيات للتغلب على سوء التنظيم

٤.(ب).٢ العاملون في المنزل: الحد من حالات الاستضعاف من خلال توسيع نطاق القانون وتطبيقه

٤.(ب).٣ باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

٤.(ب).٤ المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والسمة غير المنظمة وقانون العمل: تقليص الثغرات القائمة في الحماية

٤.(ب).٥ استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

(جيم) إدارة العمل

٤.(ج).١ إدارة العمل: التغلب على التحديات في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم

٤.(ج).٢ تفتيش العمل والاقتصاد غير المنظم: ابتكارات في التوعية

٥. التنظيم والتمثيل والحوار

٥.١ الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم

٥.٢ دور منظمات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال الصغيرة

٥.٣ نقابات العمال: الوصول إلى المهمشين والمستبعدين

٥.٤ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

٦. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

٦.١ **تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة**

٦.٢ العمال المهاجرون: الأطر السياسية لتنظيم الهجرة وإضفاء السمة المنظمة عليها

٦.٣ الإعاقة: نهج شاملة للعمل المنتج

٧. تنظيم المشاريع وتنمية المهارات والتمويل

٧.١ المنشآت غير المنظمة: أوجه الدعم السياسي لتشجيع إضفاء السمة المنظمة عليها والارتقاء بها

٧.٢ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام: تسهيل الوصول إلى الاقتصاد المنظم

٧.٣ التمويل بالغ الصغر والاقتصاد غير المنظم: استراتيجيات موجهة للخروج من السمة غير المنظمة

٨. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

٨.١ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاقتصاد غير المنظم: التغلب على التمييز والاستبعاد

٨.٣ توسيع نطاق حماية الأمومة ليشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٤ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

٩. استراتيجيات التنمية المحلية

٩.١ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة